الأمم المتحدة

A/60/289/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

إضافة**

مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، نظّم مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة مشاورات لأصحاب المصلحة المتعددين لدراسة المسائل المتصلة بتعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية ولتشجيع أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

* A/60/150.

** قدِّمت هذه الوثيقة في ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٥ لإتاحة الفرصة لإدراج مدخلات مقدمة من المشتركين في التنظيم بشأن النتائج الموضوعية للمجموعات الثلاث من المشاورات.

061005 051005 05-46983 (A)
0546983

وشملت المشاورات، التي عقدت خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ما يلي: (أ) بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية؛ (ب) الديون السيادية من أجل التنمية الدائمة؛ (ج) الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لتحسين وصول المساعدات الإنمائية وفعاليتها؛ (د) تحسين مناخ الاستثمار الخاص؛ (هـ) تعزيز تماسك واتساق النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية لدعم التنمية. ويحدد هذا التقرير الخطوط العريضة للطرائق الأساسية، والنتائج الرئيسية، والاستنتاجات الموضوعية لتلك المشاورات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٥	٤
ثانيا – بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية	٦-١٤	٥
ثالثا – الديون السيادية من أجل التنمية المستدامة	١٥-١٩	٨
رابعا – إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تحسين مدى وصول المساعدات الإنمائية وفعاليتها	٢٠-٢٨	٩
خامسا – تحسين مناخ الاستثمار الخاص	٢٩-٣٠	١٣
سادسا – مسائل منهجية منتقاة	٣١-٥١	١٥
سابعا – الخطوات المقبلة	٥٢-٥٦	٢١

أولا – مقدمة

١ – في القرار ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، طلبت الجمعية العامة إلى مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة تنظيم حلقات عمل ومشاورات مع جهات متعددة من أصحاب المصلحة، لدراسة المسائل المتصلة بحشد الموارد من أجل تمويل التنمية والقضاء على الفقر، والاضطلاع بأنشطة يشارك فيها مختلف الجهات صاحبة المصلحة لتشجيع أفضل الممارسات وتبادل المعلومات بشأن تنفيذ الالتزامات المعلنة والاتفاقات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

٢ – واستجابة لذلك، قام مكتب تمويل التنمية، بالتشاور مع الجهات الرئيسية المؤسسية وغير المؤسسية صاحبة المصلحة، بصدد عملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، بتحديد قضايا السياسات المنبثقة عن توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)] التي قد تيسِّر المناقشات غير الرسمية والمناقشات التي تجرى على مستوى الخبراء بشأنها من جانب أصحاب المصلحة المتعددين، المناقشات المتعلقة بالسياسات في المنتديات الدولية. وتقرر أن تتم المشاورات التي يجريها أصحاب المصلحة المتعددون بشأن هذه المسائل في اجتماعات فنية وليست سياسية، تعالج الجوانب الموضوعية من أجل حشد الإرادة السياسية لاتخاذ مسار عمل متفق عليه.

٣ – ولتحقيق نهج أصحاب المصلحة المتعددين، كان من الضروري أن يشارك أصحاب المصلحة المتعددون ذوو الصلة جميعهم في جميع المشاورات. ووجهت الدعوة إلى المسؤولين في الحكومات المعنيين بالمجالات ذات الصلة، سواء في الهيئات الوطنية أو الدولية. وقامت المؤسسات المتعددة الأطراف بحشد خبرات الموظفين بشأن القضايا قيد المناقشة. كما تم إشراك أفراد من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية التي تتمتع بخبرات وتجارب تقنية. وتيسرت إمكانية مشاركة ممثلين من البلدان النامية من خلال المساهمات المالية السخية المقدمة من حكومات سويسرا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية. وكان جميع المشتركين يتصرفون بصفاتهم الشخصية، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمسؤولية الرسمية والخلفية المؤسسية لكل منهم.

٤ – وتألف برنامج المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين، التي عقدت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ والنصف الأول من عام ٢٠٠٥، من سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية غطت خمسة مجالات موضوعية. وقام مكتب تمويل التنمية، بصورة مباشرة، بتنسيق

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري؛ المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

المشاورات في مجالات بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية والديون السيادية من أجل التنمية الدائمة. وكُلِّف المنتدى الاقتصادي العالمي بإجراء مجموعة أخرى من المشاورات لفهم الكيفية التي يمكن بها أن تحسِّن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وصول المساعدات الإنمائية إلى أهدافها وفعاليتها، وكذلك لتحسين مناخ الاستثمار الخاص عن طريق التأثير على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومنظمات المعونة لحفز الاستثمار الخاص وعن طريق التوسع في بناء القدرات في مجال الإدارة المالية. أما المجموعة الثالثة من المشاورات فقد قام بتنسيقها ائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي بشأن مسائل مختارة تتصل بتعزيز التماسك والاتساق في النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية لدعم التنمية.

٥ - وقد أتيح استعراض عام موجز لعملية التشاور وتقارير مرحلية غير رسمية بشأن المداولات التي جرت في مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين للحوار الثاني الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن تمويل التنمية الذي عقد في نيويورك في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥[٢]. وترد أدناه النتائج الأساسية والاستنتاجات الموضوعية تحت كل موضوع من مواضيع تلك المشاورات.

ثانيا - بناء قطاعات مالية شاملة من أجل التنمية

٦ - ترتبط إمكانية الحصول على الخدمات المالية وعمق الأسواق المالية بالنمو والتنمية. ومع ذلك، فإن الناس في كثير من البلدان النامية لا تتوفر لهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية، ولا يستطيع ممارسو الأعمال الحرة على نطاق بالغ الصغر والمؤسسات الصغيرة الحصول على قروض قصيرة الأجل لتمويل رأس المال المتداول، ولا توجد ائتمانات عقارية طويلة الأجل لتمويل المساكن. ولا يتوفر لمعظمهم أي شكل من أشكال التأمين ولا يستخدم الكثير منهم النظام المالي الرسمي لدفع مبالغ مالية أو تلقي تحويلات. وهم يتعاملون نقدا خارج القطاع المالي الرسمي، ويتعامل بعضهم ممن يوجد في مجتمعات محلية معزولة بالنقد بصورة جزئية فقط.

٧ - وقد بدأ تنفيذ كثير من البرامج بواسطة بعض حكومات البلدان النامية (مثلا، المصارف التجارية أو الإنمائية المملوكة للدولة، والمؤسسات المالية البريدية، ومصارف الادخار الوطنية، إلخ)، ومنظمات غير حكومية (مثلا الاتحادات التعاونية، وتعاونيات الادخار والاقتراض، ومؤسسات الائتمانات البالغة الصغر) لجعل هذه الخدمات متاحة على نطاق

(٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن الجوانب التنظيمية للمجموعات الخمس من المناقشات، انظر ''مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية: استعراض عام'' (A/59/CRP.6)، المتاحة على صفحة مكتب تمويل التنمية على الشبكة على العنوان www.un.org/esa/ffd.

أوسع. كما اعتمدت الحكومات سياسات توفر حوافز للقطاع الخاص لتقديم المزيد من الخدمات للفقراء أو لمؤسسات التمويل البالغ الصغر أو غيرها من المؤسسات التي تخدم الفقراء. كما واصل مجتمع المانحين الرسمي والمؤسسات الخاصة الدولية مساعدات مالية وتقنية كبيرة لتحسين الحالة.

٨ - ولتركيز الاهتمام العالمي على هذه المسألة، أعلنت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٩٧/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، عام ٢٠٠٥ بوصفه السنة الدولية للائتمانات الصغيرة. وبموجب القرار ٢٢١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، المعنون ''برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥''، دعت الجمعية إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية إلى الاضطلاع معا بتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة للإعداد للسنة والاحتفال بها. كما شجعت تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة وعقد أحداث إقليمية ودون إقليمية بشأن الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، دعا الأمين العام المجتمع العالمي إلى مواجهة تحدي ''بناء قطاعات مالية تخدم جميع الناس وتساعدهم على تحسين أحوالهم''.

٩ - وفي هذا السياق، قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، معا، بتنظيم سلسلة من المشاورات مع أصحاب المصلحة المتعددين بشأن ''بناء قطاعات مالية جامعة من أجل التنمية''، بهدف إصدار ''كتاب أزرق'' ليكون مصاحبا لمشاورات أصحاب المصلحة المتعددين الوطنيين التي تُعقد في البلدان النامية بغرض مساعدة الحكومات على تشكيل استراتيجيات من أجل بناء قطاعات مالية جامعة. ومن المتوقع أن يخرج ذلك المجلد إلى حيز الوجود خلال الدورة الستين للجمعية العامة.

١٠ - كما حظيت مناقشات أصحاب المصلحة المتعددين على دعم من مجموعة أساسية من المؤسسات المتعددة الأطراف: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي. وتم توفير الدعم للاجتماعات الإقليمية عن طريق حملة مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة (عمان وسنتياغو) والشبكة الأفريقية للتمويل البالغ الصغر (باماكو)، ومصرف التنمية الآسيوي (مانيلا)، والمعهد العالمي لمصارف الادخار (سنتياغو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (سنتياغو). وقامت منظمة العمل الدولية باستضافة الاجتماع العالمي في جنيف. وانضم معهد البنك الدولي إلى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في تنظيم أحد أكبر المؤتمرات

الإلكترونية التي عقدها البنك، شارك فيها نحو ٨٠٠ من ١١١ بلدا على مدى أكثر من أسبوعين[٣].

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، عقدت شبكة المؤسسات المصرفية العالمية النسائية اجتماعا عالميا رئيسيا للخبراء بشأن ''بناء نظام مالي محلي يعمل من أجل الأغلبية الفقيرة'' لدعم الكتاب الأزرق. كما قُدم دعم لتلك العملية من مصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والفريق الاستشاري لمساعدة الفقراء والعديد من الأفراد من مجتمع التمويل البالغ الصغر - من البلدان النامية والبلدان المانحة.

١٢ - ويتوخى الكتاب الأزرق تحديد العقبات الرئيسية المتعلقة بالإدماج المالي استنادا إلى الخبرات التي تم جمعها من جميع أنحاء العالم، مع التركيز على العقبات التي تصادف على مستوى العميل، ومؤسسات التمويل بالتجزئة، والأسواق المالية (أي التمويل على صعيد الجملة والصعيد المشترك بين المؤسسات)، والبيئة المتعلقة بالسياسات والبيئة القانونية، والبيئة التنظيمية والإشرافية. وفي كل حالة، يشير الكتاب الأزرق إلى المجالات التي من المرجح أن تحدث فيها خيارات السياسات الاستراتيجية أكبر أثر على تطور الإدماج المالي في المستقبل. وأخيرا، يعرض الكتاب سلسلة من الخيارات الاستراتيجية التي انبثقت عنها المناقشات.

١٣ - ومن ثم فإن الكتاب الأزرق يقصد به توفير مجموعة من المبادئ المشتركة. وأول هذه المبادئ هو أنه ينبغي أن يكون تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء جزءا لا يتجزأ من تطوير القطاع المالي عموما، مع وجود نظام مستمر من الخدمات المقدمة إلى المؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة فضلا عن الأسر المعيشية الفقيرة والمنخفضة الدخل. وفي حين تتوفر بعض الفرص للقطاع المصرفي التجاري، فإن معظم المؤسسات التي تخدم الفقراء وسوق الأسر المعيشية المنخفضة الدخل ستتميز بكونها ''مزدوجة الأساس''، وهو ما يعني أنها سيكون لها أيضا أهداف اجتماعية. وهي قد تكون مملوكة للحكومة (مثلا المصارف المملوكة للدولة، ومصارف الادخار، والخدمات المالية البريدية) أو مستقلة (مثلا الاتحادات التعاونية، المنظمات غير الحكومية) وينبغي أن تكون قادرة على الوصول إلى حجم كاف لتغطية تكاليفها. ومع ذلك، ينبغي لمقرري السياسات النظر في تصميم إعانات هادفة (مثل

(٣) يتوفر مزيد من التفاصيل عن الاجتماعات على العنوان http://www.un.org/esa/ffd/09multi-stake-consul-flyer-finsector.htm. كما يتوفر قرص حاسوبي (CD-ROM) مدمج يحتوي على جميع المعلومات من موقع الشبكة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومعهد البنك الدولي تحت العنوان ''مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين بشأن 'بناء قطاعات مالية جامعة من أجل التنمية': تشكيل الكتاب الأزرق بشأن بناء قطاعات مالية جامعة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ - أيار/مايو ٢٠٠٥''.

الضمانات أو الإعفاءات الضريبية) لتوسيع مدى ونطاق ''التمويل الشامل''. وثمة مبدأ آخر يتمثل في أن من شأن وجود نظام مالي يتميز بوجود مقدمي خدمات متعددين وحماية قوية للمستهلكين (بما في ذلك برامج للتثقيف المالي) أن يعزز المعاملة المنصفة للعملاء. وأخيرا، ينبغي أن تتسم الرؤية بالدينامية والانتقائية، لكي تستفيد الصناعة من التغير التقني. وهذا يتطلب اتباع نهج يتسم بالمرونة تجاه التنظيم والإشراف.

١٤ - والكتاب الأزرق ليس برنامج عمل. وهو يدعو، بدلا من ذلك، إلى أنه ينبغي على أصحاب المصلحة ذوي الصلة في كل بلد أن يشاركوا في العملية الاستشارية الخاصة بهم لتحديد ومعالجة المسائل التي تخص بلدهم بالذات. وهذا يعكس موقف أصحاب المصلحة بأن الأهم هو زيادة فهم الخيارات الرئيسية التي تواجه البلدان، بدلا من طرح حل وحيد. ويجوز لأصحاب المصلحة المحليين أن يعدوا كتبا زرقاء تعنى ببلدهم بالذات بما يتسق مع استراتيجياتهم الإنمائية الوطنية.

ثالثا - الديون السيادية من أجل التنمية المستدامة

١٥ - تمثل الإدارة الناجحة للديون السيادية المستحقة على الحكومات تجاه الدائنين الخارجيين تحديات صعبة لكثير من الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد نظِّمت المشاورات بالتعاون مع نظام إدارة الدين والتحليل المالي التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالإضافة إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد عقدت مشاورات أصحاب المصالح المتعددين في نيويورك (بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، ومابوتو (بالاشتراك مع أمانة الكمنولث ومشاركة المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية)، وجنيف (كجزء من المؤتمر الأقاليمي الخامس لإدارة الديون التابع للأونكتاد).

١٦ - وللمساعدة على تركيز المناقشات على المسائل المتعلقة بالسياسات والتي لها أثر قوي مباشر على البلدان المدينة والمجتمع الدولي ككل، أعدت ''ورقة قضايا'' بالتشاور مع أصحاب المصلحة[٤]. وركزت ورقة القضايا على ثلاثة مجالات رئيسية هي: كيفية جعل مفهوم ''القدرة على تحمل الدين'' مفهوما تشغيليا؛ وكيفية إدارة الديون السيادية من أجل تحقيق اتساق السياسات؛ والطرق العملية لاحتواء المخاطر وتخفيض عدم التيقن.

(٤) انظر ''القضايا الاستراتيجية في إدارة الديون السيادية من أجل التنمية المستدامة'' على صفحة مكتب التمويل من أجل التنمية على الموقع http://www.un.org/esa/ffd/09multi-stake-consul-flyer-dept.htm. وتتاح هناك تعليقات مختلف المنظمات غير الحكومية وغيرها من المدخلات الموضوعية في العملية التشاورية.

١٧ - وهناك توافق في الآراء بشأن نقطتين عامتين. تتمثل أولاهما في عدم وجود اتفاق بشأن مفهوم القدرة على تحمل الدين. ويبدو أن مبادرة وزراء مالية مجموعة الثمانية لتوسيع نطاق تخفيف عبء الدين المتعدد الأطراف لعدد من البلدان الفقيرة تسلم ضمنا بأن التقديرات السابقة لحجم التخفيف اللازم لبلوغ القدرة على تحمل الدين كانت غير كاملة، أو أن المفهوم لم يكن دقيقا من الوجهة التحليلية، حيث اقترح إجراء تخفيف إضافي كبير من أجل إتاحة فرصة أفضل لبلوغ القدرة على تحمل الدين.

١٨ - وتتمثل النقطة العامة الثانية لتوافق الآراء في الحاجة إلى إنشاء آلية محسنة لإيجاد مخرج تعاوني من أزمات الديون. وأوليت أولوية عالية لتجنب حالات إيجاد حلول غير تعاونية من حالة الإعسار وتعزيز الثقة بصفة عامة فيما يتعلق بالديون السيادية على البلدان. ومن بين النهج التي حظيت بالتأييد في المشاورات هو السير قدما بمجموعة ''مبادئ لصالح التدفقات المستقرة لرؤوس الأموال، وللإنصاف في إعادة هيكلة الديون في الأسواق الناشئة''[٥]. وتطلع آخرون إلى حدوث تحول حاد من النهج الجارية لعمليات إعادة هيكلة الديون عن طريق التفاوض. واتفق الجميع على أنه يلزم عمل المزيد لتغيير الوضع الراهن.

١٩ - وفي الواقع، فإن هناك تلاقٍ بين هذين المجالين، حيث أن القدرة على تحمل الدين ليست رقما يمكن تقديره، ولكنه نتيجة يتم التوصل إليها من خلال حوار محلي لا بد أن يسهم فيه الدائنون الخارجيون، كما أن إيجاد مخرج من أزمة الديون يتطلب إجراء حوار محلي مماثل وحوار مع الدائنين. وما زال من المتعين تحديد كيفية تشكيل هذه الحوارات والمبادئ التوجيهية اللازمة لبدئها والتي من شأنها بناء ثقة متبادلة.

رابعا - إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل تحسين مدى وصول المساعدات الإنمائية وفعاليتها

٢٠ - بدأ المنتدى الاقتصادي العالمي هذا المشروع بدراسة وضع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص ودلالاته الناجحة في ثلاثة مجالات هي: التعليم الأساسي، والصحة، والمياه والمرافق الصحية[٦]. ويتصل بهذه المجالات نحو ثلاثة أرباع المؤشرات الخاصة بكل

(٥) انظر www.iif.com/data/public/principles-final_0305.pdf.

(٦) تشمل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص الأعمال التجارية (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني غير الربحية) والعمل في شراكة مع المؤسسات الإنمائية الرسمية والوكالات الحكومية. وهي تنطوي على المشاركة في مسؤولية تصميم وتنفيذ المشاريع، والمساءلة والالتزامات المتبادلة، وتقاسم المخاطر، ويمكن أن تشمل علاقات طوعية/تعاقدية.

قطاع والمتعلقة بقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وغالبا ما تكون مشاركة القطاع الخاص في هذه القطاعات موضع خلاف سياسي.

٢١ - وقد نُظمت ستة اجتماعات لأصحاب المصلحة المتعددين، اثنان لكل من المجالات المختارة. وعقدت الاجتماعات المتصلة بالصحة في نيودلهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وجنيف في أيار/مايو ٢٠٠٥؛ والاجتماعات المتصلة بالتعليم في برازيليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وباريس في نيسان/أبريل ٢٠٠٥؛ والاجتماعات المتصلة بالمياه في ديربان، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ولندن في أيار/مايو ٢٠٠٥.

٢٢ - وتوصلت المشاورات إلى ثلاث نتائج عامة. أولا، شدد المشاركون على أن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص لها دور كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك على وجه الخصوص اعتراف متزايد من جانب جميع أصحاب المصلحة بأن التحديات الإنمائية المستمرة تتطلب نهجا وشراكات جديدة تستفيد من خبرة القطاع الخاص. وثانيا، أشارت المداولات التي جرت خلال الاجتماعات إلى وجود دلائل تشير إلى أنه يجري توجيه مبالغ متنامية من موارد القطاع الخاص نحو إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص محورها التنمية. وثالثا، دعا كثير من المشاركين القطاعين الرسمي والخاص إلى تحسين مساهمة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في هيكلة برامج المعونة وإنجازها، والعمل على زيادة استخدامها وتعزيز تنفيذها.

٢٣ - وتمخض عن المناقشات المستقلة المتصلة بالتعليم الأساسي والصحة والمياه والمرافق الصحية عدد من التوصيات الشاملة المقدمة من المشاركين. وشملت النقاط التالية:

(أ) ضرورة تقدير فوائد الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص بصورة أوضح. من الضروري أن يقدر جميع أصحاب المصلحة على نحو أوضح القيمة المضافة المستفادة من مشاركة القطاع الخاص التي تتجلى في شكل الخبرة الفنية المتوفرة في الشركات المحلية والأجنبية، فضلا عن الموارد المالية الإضافية الموجهة لتعزيز فعالية المساعدة الإنمائية.

(ب) أهمية الدعم المقدم من القطاع الرسمي. نظرا لاحتمال اضطلاع الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص بدور أكبر في التنمية، يجب توفر دعم في مجال السياسات ودعم سياسي مناسبين من جانب الحكومات والمنظمات الدولية بهدف إذكاء الوعي العام بالشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وإيجاد بيئة قانونية وتنظيمية مواتية.

(ج) الحاجة إلى إيجاد تعاون عالمي لتسهيل قيام شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص. يمكن أن يتجسد هذا التعاون في وضع مبادئ توجيهية تتصل بإدارة الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص، ونهج جديدة لتنفيذ الشراكات في المناطق

الريفية والنائية ونشر المعلومات. ويمكن أن تضطلع المنظمات الدولية بدور مهم في تيسير هذا التعاون.

٢٤ - وخلال الاجتماعات الخاصة بقطاعات معينة، ركزت المناقشات والتوصيات في المقام الأول على معرفة ما يعمل بصورة جيدة في الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وما يحتاج إلى تعزيز، وثانيا على المجالات الأخرى المنطوية على إمكانيات كبيرة والتي تتطلب تخصيص الموارد لمواصلة بحثها.

٢٥- فيما يتعلق بالتعليم الأساسي، شملت التحديات الأساسية التي تم تحديدها زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس وتحسين الجودة والأداء وتحقيق قدر أكبر من التكافؤ بين الجنسين في المرحلتين الابتدائية والثانونية. وحدد نوعان من الشراكات لمعالجة هذه التحديات على أفضل وجه: العمل الخيري الأساسي الذي يضطلع به القطاع الخاص وإدماج أوجه كفاءة القطاع الخاص في النظام المدرسي العام. وفيما يتعلق بما يعمل بصورة جيدة في الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وما يستحق التعزيز، شملت التوصيات المقدمة ما يلي:

(أ) ضرورة تصميم استراتيجيات تكفل في الأجل الطويل استدامة الفوائد المتأتية من الشراكات الخيرية بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال التعليم الأساسي. وينبغي أن تدرج هذه الخطط في صلب عقد الشراكة ويمكن أن تشمل تدابير لكفالة إدخال تحسينات هيكلية على إدارة الأداء والتكاليف، فضلا عن تأمين تمويل جديد طويل الأجل للإنفاق المتكرر؛

(ب) تعزيز التعاون لتعبئة إيرادات تقديرية للمدارس العامة: ينبغي تقديم مجموعات من الأدوات للمدارس العامة، واقتراح سبل لتوليد إيرادات تقديرية، بما في ذلك عن طريق التعاون مع القطاع الخاص؛

(ج) إشراك ائتلافات من المؤسسات التجارية والقطاع التعليمي المستهدف للربح في دعم المدارس العامة ورفع مستواها.

٢٦ - وفي مجال الصحة، تمثل الهدف الأساسي في تحقيق شمولية تغطية معايير العلاج الطبي والوقائي الحالية. وكان التحدي الماثل هو تعزيز الهياكل الأساسية حتى يتسنى تيسير ترجمة الزيادة في المعونة المقدمة من الصناديق والشراكات العالمية إلى إجراءات على أرض الواقع. وفيما يتعلق بما يعمل بصورة جيدة في الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وما يستحق التعزيز، شملت التوصيات المقدمة ما يلي:

(أ) معالجة ثغرات التمويل المنهجية في جميع المجالات الصحية على الصعيدين الدولي والإقليمي. ومن الضروري استحداث نماذج تمويلية مبتكرة طويلة الأجل للتغلب على هذه الثغرات، التي تتوقف غالبا على السياسة العامة العالمية والسياسات التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو في مجالات التجارة والمعونة والمالية وحقوق الملكية الفكرية؛

(ب) تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والحكومات لتوسيع نطاق برامج القضاء على الأمراض. ويمكن للقطاع الخاص أن يساعد عن طريق توسيع نطاق برامج الرعاية الصحية للموظفين لتشمل المجتمع المحلي، والمساعدة في استحداث طرق جديدة لتوفير الهياكل الأساسية والوصول إلى المجتمع المحلي وإذكاء الوعي بالمسائل الأساسية؛

(ج) ضرورة إحداث تحول ثقافي داخل المنظمات الدولية حتى يتسنى لها أن تتعرف بصورة استباقية على الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص التي توفر منتجات صحية للفقراء بأسعار معقولة وتكفل في الوقت نفسه عائدات كافية للمستثمرين. وينبغي أن تعمل المنظمات الدولية أيضا بصورة متزايدة على تشجيع التواصل وتعزيز الحوار فيما بين مختلف القطاعات وأصحاب المصالح؛

(د) ربط الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص التي تركز على مسائل صحية معينة، من قبيل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالجهود المبذولة على نطاق واسع لتشجيع إدخال تحسينات منهجية على نظم الرعاية الصحية للبلدان؛

(هـ) تحديد أهداف وحوافز لكفالة التزام جميع المشاركين ومساءلتهم في الأجل الطويل.

٢٧ - وفيما يتعلق بالمياه والمرافق الصحية، أشار المشاركون إلى ضرورة زيادة المساعدات الإنمائية في أفقر البلدان زيادة كبيرة (ولا سيما في مناطق مثل أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى). ويمكن أن تساهم الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص في فعالية هذه المساعدات. وشملت التوصيات المقدمة ما يلي:

(أ) أهمية الإعانات في تعبئة التمويل الخاص لأجل المياه. واستشهد بمثال هولندا، حيث عرضت منح غير مقيدة على الشركات (عن طريق الحكومات)، مخصصة لتشجيع الاستثمارات الخاصة في مرافق مياه الشرب؛

(ب) ضرورة حدوث تحول في تفكير المؤسسات الإنمائية فيما يتعلق بتسلسل الإصلاح المؤسسي ومشاركة القطاع الخاص في المرافق. وليس من الضروري أن ينظر إلى

الإصلاح المؤسسي على أنه شرط مسبق لمشاركة القطاع الخاص؛ إذ يمكن أن يكون الأمران متكاملين وأن يعملا بصورة متزامنة. ومن شأن هذا النهج أن يتيح إمكانية تعبئة الاستثمارات الخاصة في مرحلة مبكرة؛

(ج) ضرورة مراعاة الآثار السياسية والاجتماعية لمشاركة القطاع الخاص في توفير المياه. ومن المهم توافر أشكال أفضل من التواصل فيما بين جميع أصحاب المصالح فيما يتعلق بموازنة مزايا الخيارات المتاحة في مجال السياسات والتكنولوجيا والإدارة لكي يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإجراءات المراد اتخاذها. ومن الضروري أيضا إقامة شراكات مع المجتمع المدني وإدماج التكنولوجيات المراعية لمصالح الفقراء في عملية التصميم.

٢٨ - وتشمل المبادرات التي تبشر بإمكانيات عالية والتي تستحق مزيدا من التجريب إنشاء أسواق محلية لرؤوس الأموال، وتعزيز تنظيم توفير المياه والمرافق الصحية، والتغلب على ارتفاع تكاليف المعاملات التي يستلزمها التفاوض بشأن الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

خامسا - تحسين مناخ الاستثمار الخاص

٢٩ - نظم المحفل الاقتصادي العالمي أيضا مشاورات بشأن الطريقة التي يمكن بها للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات المعونة الثنائية توسيع نطاق أنشطتها المتعلقة بتخفيف المخاطر وتعميق دعمها لبناء القدرات في مجال الإدارة المالية بالتعاون مع القطاع الخاص. وقد استطلعت خلال المشاورات سبل تحسين مناخ الاستثمار عن طريق التأثير على المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات المعونة لحفز الاستثمار الخاص وبلوغ الشمول فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال الإدارة المالية. وعقدت حلقات عمل بمشاركة خبراء من القطاع العام والقطاع الخاص، فضلا عن المنظمات المتعددة الأطراف، في ساو باولو بالبرازيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وفي منطقة هونغ كونغ الصينية الإدارية الخاصة في آذار/مارس ٢٠٠٥، وفي نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٣٠ - وفي حين أن بإمكان أسواق رأس المال العالمية المساعدة في تلبية الاحتياجات التمويلية الهائلة للبلدان النامية في مجال الهياكل الأساسية، فإن من غير المرجح أن توفر التمويل اللازم دون توفير مزيد من الدعم المحدد الهدف من القطاع الرسمي لتغطية المخاطر وحالات عدم التيقن غير المقبول. وأشار المشاركون إلى وجود قدرات كبيرة غير مستخدمة في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف يمكن أن توفر مزيدا من التمويل الإنمائي الرسمي دون زيادة رؤوس أموالها. وقدمت توصيات بشأن كيفية الإفراج عن ''الرأسمال المحتبس'' هذا

في المؤسسات الخاصة والعامة على السواء. وتمحورت التوصيات الرئيسية حول النقاط التالية:

(أ) تعزيز وسائل تخفيف المخاطر التي توفرها وكالات القطاع الرسمي. ينبغي استحداث وتعزيز طائفة أوسع من وسائل تخفيف المخاطر مع التركيز على الهاجسين المتعلقين بمخاطر القواعد التنظيمية والعملة الأجنبية. وسيرد وصف التفاصيل التقنية لهذه الوسائل في تقرير المحفل الاقتصادي العالمي بشأن مسار المشاورات هذا. وكانت هناك أيضا دعوات لتحسين وسائل تخفيف المخاطر القائمة التي توفرها الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية، وتخفيض تكاليف الإجراءات البيروقراطية والمعاملات التي يستلزمها الحصول على هذه الوسائل؛

(ب) توفير مساعدات مالية وتقنية لتعزيز القدرات في مجال إعداد المشاريع. لما كان الافتقار إلى المشاريع الجيدة المحددة يشكل عقبة كأداء أمام تمويل التنمية، ولا سيما في مجال الهياكل الأساسية، فإنه يلزم تنفيذ عمليات لإنشاء سلسلة متواصلة من المشاريع الصالحة للتنفيذ. ويمكن أن يساعد القطاع الرسمي بطرق شتى، منها تجميع الموارد والالتزام بتوفير أموال من جهات مانحة مشتركة لوضع المشاريع على المستويين الوطني ودون الوطني. وكانت هناك أيضا دعوات لوضع استراتيجيات من أجل تعزيز قدرات وضع المشاريع داخل البلدان عن طريق ''لجان توجيهية'' تضم خبراء من القطاع العام والقطاع الخاص بهدف الإشراف على عملية وضع المشاريع وعن طريق إقامة شراكات مع المصارف الإنمائية وغيرها من الكيانات التي يمكن أن تساعد في تحديد ووضع مشاريع صالحة للتنفيذ. ويلزم أن تكون هذه الإجراءات فعالة على المستويين القطري ودون الوطني، إذ أن اللامركزية أدت إلى تحويل المسؤولية عن كثير من الخدمات من الحكومة المركزية إلى الولايات والبلديات؛

(ج) الأهمية الأساسية التي تتسم بها الإدارة المالية في هذا الصدد، بما في ذلك نوعية النظم القانونية والتنظيمية، والشفافية والمعلومات، والمعايير المحاسبية، ومعايير الأداء في مجموعة من المؤسسات الخاصة والعامة. يتعين على المؤسسات الرسمية توسيع نطاق برامجها لبناء القدرات في الأجل الطويل وإعادة التركيز أيضا على تعبئة خبرات القطاع الخاص وإنشاء ''أمانة مشتركة لتحقيق الفعالية'' بهدف تيسير البرامج المتعددة المانحين. ويجب أن تكون برامج المساعدة التقنية قائمة على الطلب ومتسقة مع الاحتياجات والسياسات الإنمائية الخاصة بالبلدان. وشملت التوصيات الأخرى بدء برامج عالمية لتوظيف خبراء في مجال بناء القدرات، وإنتاج معلومات عن معايير الإدارة موجهة للمستثمرين، وتحديد مرجعياتها؛

(د) إجراء تغييرات مؤسسية داخل المؤسسات الإنمائية. يتوقف نجاح المبادرات المقترحة في المجالات الثلاثة السالفة الذكر إلى حد كبير على إجراء تغييرات على العمليات التي يضطلع بها كثير من المؤسسات الرسمية وهيكلها وثقافتها. وتشمل التغييرات التي دعا المشاركون إلى إجرائها إعادةَ توجيه الأموال غير المستخدمة استخداما كاملا داخل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف نحو مجالات من قبيل وسائل الإقراض دون السيادي وتخفيف المخاطر. وكانت هناك دعوات أيضا لإجراء مناقشة حول المواثيق/الأنظمة القائمة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف التي تعيق الإصلاحات المتصلة بتخفيف المخاطر والإقراض دون السيادي. واقترح أيضا الاضطلاع بعمليات جديدة من شأنها أن تستجيب على نحو أفضل لاحتياجات القطاع الخاص والبلدان النامية، وأن تحدد أهدافا فيما يتعلق بالأداء، وأن تعزز مساءلة كبار المسؤولين وتمكينهم في آن معا. وتم التركيز على ضرورة زيادة التنسيق فيما بين الجهات المانحة المتعددة وعدم تقييد المعونة.

سادسا – مسائل منهجية منتقاة

٣١ – نظر خلال المشاورات التي نظمها ائتلاف القواعد الجديدة للتمويل العالمي في مسائل منهجية منتقاة من توافق آراء مونتري. وركزت الاجتماعات على السمات الهيكلية للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، ومواطن الضعف التي تمثلها بالنسبة للبلدان النامية وفكرة وضع تصميم مؤسسي للنظام المالي الدولي. ونشأ عن المشاورات العديد من المقترحات المحددة الرامية إلى وضع تدابير فعالة لتدارك وتسوية الأزمات المالية، وكفالة مصادر دائمة للتمويل المحلي، وتحسين إدارة النظام المالي الدولي. وانعقدت مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين في واشنطن العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ وليما في شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ ونيروبي في آذار/مارس ٢٠٠٥؛ ونيويورك في أيار/مايو ٢٠٠٥؛ ونيودلهي في آب/أغسطس ٢٠٠٥. وترد أدناه السمات البارزة لبعض التوصيات المقدمة خلال هذه الاجتماعات التي عقدها الخبراء.

تدارك الأزمات المالية

٣٢ – برز خلال المشاورات رأي عام مفاده أن تحرير القطاع المالي على المستويين الوطني والدولي قد عزز الطابع ذا المنحى الدوري للتدفقات المالية والسياسات المالية. وبالتالي، أبرز المشتركون في المناقشة الحاجة إلى إيجاد تقنيات تمويل يمكن أن تجعل الأنظمة المالية أكثر تكيفا مع تقلبات الدورة المالية. وفي هذا الصدد، تم التشديد على الدور الحيوي للأنظمة الحصيفة. إذ يتعين أن تكفل الأنظمة القدرة المالية على الوفاء بالالتزامات واستمرارية

المؤسسات المالية، والأسواق التي تعمل فيها تلك المؤسسات. وهذا صحيح أيضا بالنسبة لأسواق البيع المباشر للعملات الأجنبية، والأوراق المالية، ومشتقات الصكوك، واتفاقات إعادة الشراء.

٣٣ - وشدد المشتركون على أنه من الممكن أن تشهد البلدان النامية خسائر هامة في النواتج خلال فترات الأزمات المالية. وأبرز ذلك أهمية الأخذ بمنظور حصيف كلي يهدف إلى الحد من الأثر السلبي لمخاطر الاقتصاد الكلي في المؤسسات والأسواق المالية المحلية. وقدمت توصية بأن وضع وتنفيذ أنظمة حصيفة للأسواق المالية، لا سيما تلك التي تتاجر بمشتقات الصكوك، وللمؤسسات المالية لا بد وأن يعزز الشفافية، ويتحكم في المجازفة ويعزز تنظيم الأسواق. وينبغي أن يكون الهدف النهائي هو الحد بدرجة كبيرة من التعرض للمخاطر في حالات مثل تقلبات أسعار صرف العملة الأجنبية، وعدم اتفاق آجال الدفع، والافتقار إلى السيولة، وحالات التعرض للأخطار الائتمانية المركزة.

٣٤ - وركزت المناقشة أيضا على الطريقة التي يمكن بها للأنظمة الحصيفة والتدابير الأخرى مثل ضوابط رؤوس الأموال أن تساعد في إيجاد الحيز اللازم للسياسة العامة بالنسبة للأهداف المتمثلة في إدارة سياسات الاقتصاد الكلي — المالية والنقدية والمتعلقة بأسعار الصرف لمواجهة التقلبات الدورية. وإن نزعة الأسواق المالية نحو العمل وفقا لنهج ذي منحى دوري كثيرا ما يحد بشدة من خيارات البلدان النامية في هذا الصدد. وإن ضوابط رؤوس الأموال القائمة على الأسعار، كما اعتمدت في كولومبيا وشيلي ومؤخرا في الأرجنتين، قد تساعد في منع ارتفاع أسعار الصرف خلال حالات اندفاع تدفقات رأس المال إلى الداخل ويوفر خيارات للسياسة العامة بالنسبة للسياسات الاقتصادية التوسعية خلال فترات الكساد الاقتصادي.

٣٥ - واعتبر وضع أنظمة مالية لمواجهة التقلبات الدورية كطريقة ممكنة أخرى للتعويض عن الطابع ذي المنحى الدوري للأسواق المالية في القطاع الخاص. ومن الأمثلة على الأنظمة الحصيفة التي تواجه التقلبات الدورية كفالة احتياطي الديون المعدومة عند منح القرض منذ البداية والاحتياجات المناسبة من الضمانات الرهنية لمشتقات الصكوك المتداولة خارج سوق الأوراق المالية. وأشير إلى أهمية سياسات إدارة ديون الحكومات. وإن الأخذ بصكوك ذات معدلات ثابتة وآجال طويلة قد يمنع الآثار ذات المنحى الدوري الناشئة عن مدفوعات الفوائد للحكومات والاحتياجات من التمويل.

٣٦ - وحددت أيضا حالات عدم اتفاق في العملات بسبب تراكم مبالغ طائلة من الديون بالعملات الأجنبية بوصفها مصدرا هاما لعدم الاستقرار في البلدان النامية. وقد يسرع توسيع

نطاق أسواق السندات بالعملات المحلية التحول من القروض المقومة بالدولار عبر الحدود إلى قروض بالعملات المحلية، مما من شأنه أن يولد فوائد للمستثمرين والمقترضين على حد سواء. وبصورة أخص، اقترح أن ذلك من شأنه أن يعزز الفرص لإيجاد حافظات مقومة بالعملة المحلية ذات الارتباط المنخفض لضمانات الديون العامة توفر عائدات للمستثمرين مكيفة من حيث المجازفة تسجل مستوى جيد مقارنة بالأرقام القياسية للضمانات في أسواق رأس المال الهامة.

٣٧ - وناقش المشتركون كثيرا آثار اعتماد البلدان النامية الشديد على صادراتها من السلع الأساسية الأولية. واتفق عموما على أن الانخفاض المتواصل في شروط التبادل التجاري لمعظم أسعار السلع الأساسية غير النفط (عند مقارنتها بأسعار السلع المصنوعة) والتقلبات العنيفة بالنسبة للاتجاه الطويل الأجل لأسعار السلع الأساسية قد أثر سلبا في قدرة العديد من البلدان ذات الدخل المنخفض على الإفادة من التجارة. وخلال المشاورات، ناقش المتحدثون الأبعاد الطويلة الأجل والقصيرة الأجل لمشكلة تقلب أسعار السلع الأساسية.

٣٨ - وفي حين تم الإقرار بالحاجة إلى برنامج واسع وشامل لمناقشة المشاكل ومواطن الضعف التي تواجه المصدرين الذين يعتمدون على السلع الأساسية، شدد عدة متحدثين على قيمة أدوات إدارة المخاطر القائمة على أساس الأسواق. واقترح أنه بإمكان حكومات البلدان النامية الحد من تعرض إيرادات الميزانية لمخاطر أسعار السلع الأساسية بتمديد صكوك المشتقات المتاحة في عمليات التبادل وأسواق البيع المباشر. علاوة على ذلك، يمكن للحكومة تزويد صغار المنتجين بأدوات إدارة المخاطر. ويمكن منح المزارعين دون مقابل حقوق شراء غير قابلة للتحويل لكفالة استقرار الأسعار بينما تقوم الحكومات بدورها بالحد من درجة تعرضها للمخاطر من خلال بيع أوراق مالية آجلة أو استخدام عقود المشتقات المتداولة خارج سوق الأوراق المالية.

تسوية الأزمات المالية

٣٩ - نظر أيضا خلال المشاورات في طرائق ممكنة لإقامة آلية لتدبير الديون تهدف إلى تحقيق تقاسم فعال ومنصف للعبء بين الأطراف المتأثرة مثل آلية إعادة هيكلة الديون السيادية التي اقترحها صندوق النقد الدولي. إلا أنه أشير إلى أن أحد أسباب عدم دعم هذه الآلية هو عدم القدرة على اعتبار الصندوق حكما محايدا نظرا لمركزه كدائن مفضل.

٤٠ - واقترح إيجاد إطار دولي للديون يمثل حلا وسطا بين إجراء إعسار ملزم قانونا ومدونة سلوك طوعية كوسيلة بديلة لمعالجة المشكلة. وعوضا عن صندوق النقد الدولي، فإن

مجموعة الـ ٢٠ ستأخذ بهذا الاقتراح على المستوى الوزاري. وسيكفل إنشاء أمانة دائمة لإطار الديون الدولي إجراء حوارات دائمة بين المدينين والدائنين، وتحقيق الشفافية وتوفير معلومات عن ديون الأسواق الناشئة. وقد يكون الهدف من إيجاد لجنة للإطار الدولي للديون تحقيق إعادة هيكلة متسقة وشاملة عندما يطلب ذلك البلد المدين. وستقترح اللجنة أيضا قيمة الدعم المالي اللازم ومسار للتكيف الاقتصادي لكفالة الاستدامة الطويلة الأجل للديون. وعند ذلك تطبق هذه التوصيات على جميع المدينين.

٤١ - وخلال مناقشة هذا الاقتراح، حدد بعض المشتركين أوجه القصور فيه مثل محدودية عضوية مجموعة الـ ٢٠، ومشاكل الإجراءات الجماعية، ومنع الدعاوى العدائية، وكفالة فعالية موافقات الخروج، واحتياجات الشفافية. ومقابل ذلك، أبرزت الجوانب الإيجابية مثل الطابع الشامل للاقتراح، والجدوى السياسية، وتعزيز الحياد فيما يتعلق بأسعار ضمانات الأسواق الناشئة وإشراك السماسرة والباعة لتفادي مشاكل العرض.

٤٢ - وفي ضوء الأزمات المالية المتكررة بصورة متزايدة في التسعينات وازدياد حصول أعضاء صندوق النقد الدولي على دعم ميزان المدفوعات بما يتعدى حصتها العادية من المسحوبات، شكك العديد من المتحدثين في كفاية الحدود الائتمانية القائمة لإدارة الأزمات وحفظ الاستقرار المالي العالمي. وأبرز المشتركون مسؤولية المجتمع الدولي القائمة منذ زمن طويل فيما يتعلق بتوفير الدعم المالي الكافي إلى البلدان التي تعاني من مشاكل في ميزان مدفوعاتها. واعتبر المشتركون أنه من الحيوي كفالة توفير الموارد الكافية بسرعة إذا كان البلد يمر بأزمة. إلا أن هذا النوع من الاستجابة السريعة والفعالة لم يكن دائما متوفرا من خلال منافذ صندوق النقد الدولي العادية الحالية للإقراض. ومعظم - إن لم يكن جميع - وسائل التمويل الجديدة التي تتوفر لها قواعد استثنائية للوصول إلى المعلومات كثيرا ما فشلت في توفير تكملة فعالة للترتيبات الوقائية المتخذة ضمن حدود الاستفادة العادية التي يحددها نظام صندوق النقد الدولي للحصص.

٤٣ - وقدمت مقترحات محددة كي يكون صندوق النقد الدولي جهة الملاذ الأخير للإقراض الفعال. وأبرز المتحدثون ضرورة توفير التمويل السريع في حالات الأزمات بصورة مؤقتة من أجل تيسير التفاوض على حل طويل الأجل. وهذا الصراع بين احتياجات الإقراض الذي يتسم بالمسؤولية والتمويل السريع يمكن تسويته من خلال توسيع الشريحة الأولى لترتيب بديل يتخذه صندوق النقد الدولي. إلا أنه استبعد هذا النهج بسبب حجم حصص البلدان. وبالتالي، دعا العديد من المشتركين إلى زيادة الحصص وإعادة توزيعها عموما. ومن شأن الإصدار المعمم لحقوق السحب الخاصة أن يعزز إمكانية الصندوق لزيادة

الائتمانات المتاحة للبلدان التي تكون بحاجة إلى مساعدة. علاوة على ذلك، ينبغي إعادة الأخذ بوسائل التمويل التي تتوفر لها حدود استثنائية للوصول إلى المعلومات مثل الحد الائتماني الطارئ ومرفق التمويل التعويضي مع زيادة التمويل وتخفيض التكاليف والتقليل من الشروط.

٤٤ - وقدمت توصية محددة بشأن الطريقة التي يمكن للبلدان المنخفضة الدخل أن تحمي بها نفسها بما فيه الكفاية من الصدمات الكثيرة والمتكررة والحادة التي تتراوح بين عدم استقرار تدفقات المعونة والتدفقات التجارية والكوارث الطبيعية والمناخية. وعرض الاقتراح إيجاد مرفق شامل للتصدي للصدمات بالنسبة لجميع البلدان المنخفضة الدخل للتعويض عن أوجه النقص الناشئة عن الصدمات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، أو إنفاق الميزانية، أو عمليات القطع الأجنبي. وينبغي أن يكون هذا المرفق سريع الفعل ويستخدم الأموال المخصصة للطوارئ التي يحتفظ بها جانبا للبلدان كل سنة. وينبغي أن يستند إلى منح المساعدة الإنمائية الرسمية بغية تفادي ازدياد أعباء الديون الوطنية. وبغية كفالة فعالية وسرعة التمويل المضاد للصدمات، ينبغي أن يوضع جانبا منذ البداية من أجل إتاحته كتمويل حقيقي في حالات الطوارئ بدلا من أن يستخدم بعد حصول الصدمة عندما تكون آثاره السلبية قد كان لها بالفعل وقع على الاقتصاد.

كفالة مصادر مستدامة للتمويل المحلي

٤٥ - شدد المتحدثون على أن هروب رؤوس الأموال الذي يتخذ شكل تحويلات أموال غير معلنة تكلف الحكومات مبالغ طائلة بسبب خسارة إيرادات الضرائب. ويسرت هذا النوع من التهرب سرية المصارف وغيرها من قوانين السرية. وتتمثل إحدى الاستجابات الممكنة في الحد من سرية المصارف وغيرها من قوانين السرية في مسائل الضرائب، فضلا عن وضع قواعد ومعايير موحدة بشأن الملاذات الضرائبية في جميع البلدان. وأشار العديد من المشتركين في المناقشة إلى أن هذه الإجراءات تمكن البلدان النامية من الاحتفاظ بقدر أكبر من الموارد وتمكن الحكومات من الحصول على قدر أكبر من إيرادات الضرائب. ومن شأن ذلك أيضا أن ييسر الفعالية والتنظيم الفعال للنظام المالي الدولي، مما يحد من الفساد وغسل الأموال وتمويل الإرهابيين وغير ذلك من أشكال الغش.

٤٦ - وقدمت ثلاث توصيات في سياق المشاورات المتصلة بتعزيز التعاون في المسائل الضريبية. أولا، ينبغي تنفيذ عمليات التبادل بين الحكومات للمعلومات المتعلقة بالضرائب، لا سيما التبادل الآلي للمعلومات، أو تكثيفها إذا كانت تنفذ بالفعل. ثانيا، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الامتثال لنفس القواعد والمعايير

المطبقة على الولايات غير الخاضعة للمنظمة والتي تعتبر ملاذات ضرائبية. وأخيرا، ينبغي مساعدة البلدان النامية، التي تعتمد حاليا على سرية المصارف ومعالجة الإيرادات دون فرض ضرائب، في تحولها إلى أنشطة أخرى مدرة للإيرادات.

٤٧ - وركزت المناقشة أيضا على المزيج المناسب من السياسات لتكفل الحكومات توافر الائتمان الطويل الأجل لدعم الاقتصاد المنتج. وشدد المشتركون على أنه نظرا لحالات إخفاق الأسواق، يتعين على الحكومات القيام بدور حيوي لتنمية قطاع مالي قادر على دعم النمو العريض القاعدة والحد من الفقر في نهاية المطاف. ومن بين مختلف صكوك السياسات التي ينبغي أن تكون تحت تصرف الدولة، أبرز المشتركون الائتمان الموجه والمدعم، والإعانات الجزئية بالنسبة لأقساط التأمين ضد مخاطر الائتمان أو صناديق الضمانات الجزئية، ومعدلات الفوائد التفاضلية والتفضيلية، والسقوف والتدابير الأخرى التي تستهدف نسبة الإيداعات إلى الائتمانات، والاستثمارات الحكومية لرأس المال المباشر وإنشاء مؤسسات لتمويل التنمية تدعمها الدولة. وتم التشديد على أن البلدان المتقدمة النمو استخدمت بنجاح العديد من هذه الصكوك في المراحل الأولى من عمليتها الإنمائية.

٤٨ - وشدد المشتركون على أنه بإمكان المصارف الإنمائية أن تقوم بدور حيوي بالنسبة لتوفير التمويل الطويل الأجل حيث فشل القطاع الخاص في القيام بذلك. ويرتكز نجاح مؤسسات التمويل المحلية والعامة على الخبرة في مجال التمويل الصناعي الطويل الأجل وتجنب مخاطر القطاع العام المفرطة وإعانات معدلات الفوائد غير الموجهة على النحو الصحيح. ويمكن للمصارف التي تتسم بإدارة جيدة أن تقوم بدور عامل الابتكار وينبغي تشجيعها وتزويدها بدعم المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة، وعند الإمكان القطاع الخاص.

تحسين إدارة النظام المالي الدولي

٤٩ - ركزت المناقشات على طرق كفالة حضور ومشاركة أكثر إنصافا للبلدان النامية في عمليات مؤسسات بريتون وودز لصنع القرار وغيرها من هيئات تقرير السياسات ووضع المعايير المالية. أما فيما يتعلق بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أشير إلى أن إدارة هاتين المؤسستين تبدو غير ملائمة في ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية الضخمة التي حدثت منذ إنشائهما. وأبرزت كذلك إمكانية جعلهما أكثر فعالية وكفاءة إذا عكس برنامج وقرارات كل منهما على نحو أفضل احتياجات ومشاكل أغلبية البلدان التي تخضع لتأثيرهما.

٥٠ - وفي حين اتخذت مؤسسات بريتون وودز إجراءات محدودة لجعل مشاركة البلدان النامية أكثر فعالية، لم يحرز أي تقدم في مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات. وفي هذا الصدد، انتقد العديد من المشتركين الصيغة الحالية للحصص. وبغية جعلها أكثر إنصافا، اقترح عدة متحدثين أن تستند الحصص التي تحدد المساهمات إلى الناتج المحلي الإجمالي المقيم على أساس تعادل القوة الشرائية بدلا من أسعار الصرف في الأسواق. وينبغي أن يراعي تقييم الاحتياجات المحتملة من التمويل متغيرات الطلب، مثل عامل تغير الحساب الجاري، والدين الخارجي، وتقلبات تدفقات رأس المال ومؤشرات الضعف الاقتصادي العامة. واقترح العديد إعادة الأخذ بنسبة ثابتة أكبر من الأصوات الأساسية وإقامة نظام تصويت مزدوج الترجيح. ومن شأن هذه الإجراءات كفالة مشاركة أكثر إنصافا وفعالية لأغلبية واسعة من البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا. وشدد العديد من المشتركين على ضرورة أن تكون هذه الإجراءات مصحوبة بتدابير كفيلة بزيادة استقلال ومساءلة وفعالية مجلس إدارة كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٥١ - وفيما يتعلق بالخطة المالية وهيئات وضع المعايير مثل منتدى الاستقرار المالي ولجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف، أوصى المشتركون بأن تكون البلدان النامية أعضاء فيهما وأن تشارك في مداولاتهما. علاوة على ذلك، ينبغي دعوة جميع البلدان المهتمة إلى المشاركة في الأفرقة العاملة الحالية والمقبلة التابعة لهذين الكيانين. أخيرا، ينبغي فرض قواعد الأغلبية المزدوجة على القرارات المتصلة بعملية وضع وتأييد وتنفيذ المعايير والمدونات المالية في إطار مؤسسات بريتون وودز.

سابعا - الخطوات المقبلة

٥٢ - نشأ عن المشاورات التي أجراها أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تمويل التنمية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ عدد من الأفكار المثيرة للاهتمام والاقتراحات الواعدة. وقد تتمثل الخطوة التالية في مواصلة استقصاء المجالات المواضيعية القائمة والتوصيات القابلة للتنفيذ بهدف تنفيذها.

٥٣ - والهدف من الكتاب الأزرق أن يكون مرجعا في الحوارات التي يجريها أصحاب المصلحة المتعددين على المستوى الوطني، بما في ذلك الحكومات المهتمة وغيرها من الشركاء المحليين. وسيتولى صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تنظيم وتيسير الحوارات على الصعيد القطري بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الشركاء المتعددة الأطراف، بدءا بعدة بلدان أفريقية في عام ٢٠٠٦.

٥٤ - ويقترح في تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005) تحديد القدرة على تحمل الدين بالإشارة إلى قدرة البلد المقترض على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعاون مكتب عملية تمويل التنمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم العلاقة بين بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والقدرة على تحمل الدين في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من البلدان المدينة بصورة حرجة بهدف توفير تعريف تشغيلي للقدرة على تحمل الديون ذات المنحى الإنمائي. وقد يمثل هذا المشروع إسهاما في مشاورات يمكن أن يجريها من جديد أصحاب المصلحة المتعددين بشأن الديون والتنمية.

٥٥ - بالإضافة إلى أنشطة المتابعة المتصلة بالمسائل التي كانت موضوع المشاورات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، قد تستحق المجالات العديدة للسياسة العامة التي شملها توافق آراء مونتري الشروع في سلسلة جديدة من المشاورات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وينبغي أن تستجيب مواضيع هذه المشاورات للشواغل العامة المتصلة بالسياسة العامة للبلدان النامية وينبغي أن تسهم في المناقشة الحكومية الدولية بشأن سياسات تمويل التنمية. وتشمل هذه المجالات تحسين التنظيم الإقليمي للقطاعات المالية، وإعادة النظر في دور المصارف الإنمائية الوطنية، وكفالة تمويل الخدمات الأساسية، لا سيما قطاعات المياه والمرافق الصحية والطاقة. وقد تود الجمعية العامة توفير المزيد من التوجيه في هذا الصدد.

٥٦ - وإن التقارير النهائية عن نتائج كل من مجموعات مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين الجارية في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ستكون متاحة على موقع تمويل التنمية على الشبكة www.un.org/esa/ffd وعلى هيئة نسخ مطبوعة. وجميع الأطراف المهتمة مدعوة إلى تقديم تعليقاتها ومنظوراتها سواء مباشرة إلى منسقي كل من المشاريع أو إلى مكتب عملية تمويل التنمية في الموقع ffdoffice@un.org.